في دراسة اقتصادية حديثة صادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي:

اليمن خط النقل المستقبلي الآمن للنفط الخليجي إلى بحر العرب والمحيط الهندي

اندماج اليمن سيقدم حلولا فاعلة لاختناقات الخليج جراء الأزمات السياسية والأمنية

دول مجلس التعاون الخليجي تمثل شريكا تجاريا مهما لليمن

صنعاء/ سبأ:

دعت دراسة اقتصادية حديثة إلى تدعيم فرص التجارة البينية بين اليمن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كوسيلة آمنه لتقليص الفوارق الاقتصادية والتسريع بخطوات انضمام اليمن إلى المنظومة الإقليمية الخليجية .

وشددت الدراسة الصادرة حديثا عن قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي على ضرورة استكمال خطوات انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية باعتبارها خطوة رئيسية على طريق تحقيق الاندماج مع دول مجلس التعاون وتحديد الحواجز غير الجمركية التي تعيق عملية التبادل التجاري بين الجانبين واقتراح سبل حلها إلى جانب التنسيق والتعريف المتبادل بالمعايير والاشتراطات الخاصة بتدفق السلع (معايير صحية، المقاييس والمواصفات، شهادات المنشأ، شهادات الجودة، وغيرها)

واكدت الدراسة التى أعدها الباحث الاقتصادي منصور البشيري ، مديرعام الدراسات بوزارة التخطيط والتعاون الدولي ضرورة إحداث مزيد من الانفتاح الاستثماري بين الجانبين من خلال تزويد رجال الأعمال اليمنيين والخليجيين بالمعلومات الكافية عن الفرص التجارية المتاحة في الجانبين وذلك من خلال تبني وتنظيم اللقاءات والندوات والمؤتمرات المتخصصة في إطار الغرف التجارية الصناعية والمؤسسات الداعمة الأخرى وكذا تنظيم الزيارات والبعثات التجارية المتبادلة وتشجيع رجال الأعمال على تنفيذ الزيارات المتبادلة، فضلا عن تعزيز دور ونشاط الملحقيات التجارية وتنظيم المعارض التجارية المشتركة أو المنفردة بصورة دائمة ، ليسهل التعرف على السلع والمنتجات المتاحة للتبادل التجاري بين الجانبين ونشر الفرص والعروض التجارية وفرص الاستثمار في الدوريات والنشرات الاقتصادية الخاصة والعامة.

وأوصت الدراسة بإنشاء بنك يمني خليجي لدعم وتنمية وتسهيل الصادرات المشتركة بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي ، مشيرة إلى أهمية إفراد مساحة مناسبة لاستيعاب العمالة اليمنية في الأسواق الخليجية ، مبينة بهذا الخصوص أن دول مجلس التعاون الخليجي تعاني من نقص حاد في الموارد البشرية حيث يقدر عدد سكان الدول الست بحوالي (٣٣ر٥) مليون نسمة، في الوقت الذي تعاني فيه اليمن من زيادة في النمو السكاني حيث تجاوز عدد سكانها الـ ٢٠ مليون نسمة.

وقالت الدراسة "إن ارتباط الدول الخليجية بمنطقة تجارة حرة منذ الثمانينيات وباتحاد جمركي منذ العام ٢٠٠٣م يعني الدخول ضمن سوق واحدة ومفتوحة مما سيسهم في زيادة قدراتها الإنتاجية الداخلية ويعزز من مقدرتها التنافسية وبالتالي فإن انضمام اليمن إلى عضوية مجلس التعاون لدول الخليج العربية سيعمل على توسيع حجم هذا السوق من ناحية ومن ناحية ثانية سيمثل فرصة كبيرة لليمن للاستفادة من إمكانيات وقدرات هذا السوق".

ونوهت الدراسة إلى أن هناك العديد من المميزات والإمكانيات التي يتمتع بها الاقتصاد اليمني يمكن أن تسهم مساهمة إيجابية ومباشرة في مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي وتعمل على تعزيز الروابط والعلاقات الاقتصادية اليمنية الخليجية .

واعتبرت الدراسة الموقع الجغرافي المتميز لليمن يمكن أن يسهم في تقديم خدمات اقتصادية حيوية وإستراتيجية لاقتصاديات المنطقة من قبيل جعل الموانئ اليمنية محطة (ترنزايت)أساسية لنقل المنتجات الخليجية نحو البلدان الإفريقية وتوفير خط آمن لنقل النفط الخليجي إلى بحر العرب والمحيط الهندي مباشرة عن طريق خط أنابيب إلى السواحل الجنوبية لليمن بعيداًعن اختناقات الخليج العربي وأزماته السياسية والأمنية المختلفة فضلا عن كون اليمن تزخر بإمكانيات استثمارية كبيرة ومتنوعة وفي مجالات مختلفة.

وأوضحت الدراسة أن دول مجلس التعاون تمثل شريكا تجاريا مهما بالنسبة لليمن حيث تستوعب الجزء الأكبر من صادراته غير النفطية وخاصة الصادرات الزراعية والسمكية ، مشيرة الى أن دول المجلس احتلت المرتبة الأولى خلال السنوات ٢٠٠٠ – ٢٠٠٦ في قائمة الكتل التجارية المصدرة إلى اليمن، ووصلت قيمة الصادرات الخليجية إلى السوق اليمنية خلال عام ٢٠٠٦ إلى "٤١٦ر٥" مليار ريال وبنسبة ٩ر٣٩ في المائة من إجمالي واردات اليمن فيما بلغت قيمة صادرات اليمن إلى دول مجلس التعاون الخليجي حوالي "١٣٣٧ر٧" مليار ريال وبنسبة ٢ر١٠ في المائة من إجمالي صادرات اليمن .

وقالت الدراسة " وعلى الرغم من تواضع الصادرات اليمنية إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كنسبة من إجمالي الصادرات إلا أنها تكتسب أهمية خاصة من حيث كونها أهم الأسواق الخارجية استيعاباً للصادرات اليمنية غير النفطية .. مرجعة أسباب اختلال الميزان التجاري لليمن مع دول مجلس التعاون الخليجي إلى جملة من العوامل من أبرزها استيراد اليمن عدد كبير من السلع والمنتجات من دول الخليج سواء السلع والمنتجات الخليجية المحلية أو السلع المعاد تصديرها في مقابل قلة عدد السلع اليمنية المتاحة للتصدير حيث يمثل النفط الخام النسبة العظمى من الصادرات ، معتبرة أن ثمة مجموعة من المعوقات والصعوبات التي ما تزال تواجه تدفق الصادرات اليمنية في الأسواق الخليجية من أبرزها تزايد دور المغتربين اليمنين في إدخال السلع الخليجية إلى السوق اليمنية.

وأفردت الدراسة مساحة لاستعراض مقومات الأهمية التجارية لكل دولة من الدول الخليجية بالنسبة لليمن بالإشارة إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة تمثل الشريك التجاري الأول لليمن في مجال الواردات خلال الأعوام ٢٠٠١ – ٢٠٠٦ وتراوحت نسبة الاستيراد منها ما بين ١٠ بالمائة إلى ٢٢بالمائة من إجمالي الواردات اليمنية .. فيما مثلت السعودية الشريك التجاري الثاني لليمن في مجال الواردات خلال الأعوام ٢٠٠١–٢٠٠٦ والشريك الأول عام ٢٠٠٠م وتراوحت حصتها من إجمالي الواردات اليمنية ما بين ٨ر٨بالمائة –٨ر١٣بالمائة واحتلت الكويت المرتبة الثالثة أو الرابعة خلال ذات الفترة وتراوحت نسبة الواردات اليمنية منها ما بين ٧ر٤ بالمائة –١١ر٧ بالمائة في حين قفزت عمان من المرتبة التاسعة عشرة عام ١٩٩٩م إلى المرتبة الثالثة عشرة عام ٢٠٠٠م ثم المرتبة الحادية عشرة للأعوام ٢٠٠١–٢٠٠٢م وتراوحت حصتها ما بين ٩ر١بالمائة – ٣ر٢٦بالمائة من إجمالي الواردات اليمنية.

ميناء جدة

ضرورة إنشاء بنك يمني ـ خليجي لدعم وتنمية وتسهيل الصادرات المشتركة

وأضافت الدراسة :" أما في مجال الصادرات فاحتلت السعودية المرتبة الحادية عشرة للعام ٢٠٠٠م بالنسبة لأهم عشرين دولة مستقبلة للصادرات اليمنية بمبلغ ٧ر٣مليارات وبنسبة ٩٢ر٠بالمائة والمرتبة الثانية عشرة عام ٢٠٠٦ بمبلغ ١٩ر٨ مليار ريال وبنسبة ١ر٦بالمائة فيما جاءت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الرابعة عشر عام ٢٠٠٠م بمبلغ ٤ر٩مليارات ريال ونسبة ٨ر٠بالمائة، وحافظت على هذه المرتبة للأعوام الثلاثة التالية وبلغت قيمة الصادرات اليمنية إليها في عام ٢٠٠٦ حوالي ٢ر٤٧ مليار ريال وبنسبة ٧ر٣ من إجمالي الصادرات محتلة بذلك المرتبة السادسة" ، وتابعت قائلة:" ولم تدخل الكويت ضمن قائمة أهم عشرين دولة مستوردة من اليمن إلا منذ العام ٢٠٠١م حيث جاءت في المرتبة الخامسة عشر عام ٢٠٠١م بمبلغ ٢ر٦ مليار ريال و نسبة ٥ر٠ بالمائة وفي عام ٢٠٠٦ تقدمت إلى المرتبة العاشرة بقيمة ٥ر٣١مليار ريال ونسبة ٥ر٢بالمائة من حجم الصادرات اليمنية".

في ورقة تحليلية حديثة :

السوق اليمنية من أهمّ الأسواق الواعدة للمنتجات الخليجية

86 % حجم التدفقات الاستثمارية الخليجية في اليمن

عدن / سبأ:

اظهرت ورقة تحليلة حديثة ان دول مجلس التعاون الخليجي تعد الشريك التجاري الاول لليمن وتستحوذ على الحصة الاكبر من وارداته السنوية وبنسبة ٤٤ر٥ بالمائة من إجمالي الواردات السنوية وتشكل سوقا مهما لصادراته ويستوعب ما نسبته ١٠بالمائة من إجمالي الصادرات.

واشارت ورقة عمل لوزارة الصناعة وا لتجارة بعنوان /الشراكة التجارية ودورها في دمج اليمن في مجلس التعاون الخليجي/ المقدمة إلى الندوة خارطة الطريق لاندماج اليمن في دول المجلس المنعقدة مؤخرا بمدينة عدن اشارت بان التدفقات الاستثمارية من دول المجلس لليمن شكلت حوالي ٨٦ بالمائة من اجمالي تدفقات الاستثمارات من البلدان العربية بينما شكلت تدفقات الاستثمارات اليمنية إلى دول المجلس حوالي ٦١ بالمائة من اجمالي التدفقات الاستثمارية اليمنية إلى البلدان العربية .

وأوضحت أن حجم التبادل التجاري لليمن مع دول مجلس التعاون الخليجي ارتفع من (٢٥٦ر١٤٥)مليار ريال عام ٢٠٠٠م إلى (٢٤٤ر٥٥٠) مليار ريال للعام الماضي ٢٠٠٦م وبمعدل نمو متوسط سنوي قدره (٥ر٢٦) بالمائة.. فيما ارتفع حجم الواردات السلعية من دول المجلس سمن (٥٨١ر١١٩) مليار ريال عام ٢٠٠٠م إلى (٥٣٨ر٤١٦) مليار ريال عام ٢٠٠٦م وبمعدل نمو متوسط سنوي قدره (٨ر٢٣) بالمائة وارتفع حجم الصادارت اليمنية إلى دول المجلس من (٦٧٥ر٢٥) مليار ريال عام ٢٠٠٠م إلى (٧٠٦ر١٣٣) مليار ريال للعام ٢٠٠٦م وبمعدل نمو متوسط سنوي قدر بـ(١ر٤١) بالمائة.

واشارت الورقة إلى ان العجز التجاري لليمن مع دول مجلس التعاون الخليجي ارتفع من (٩٠٦ر٩٣) مليار عام ٢٠٠٠م إلى (٨٩١ر٢٨٢) مليار ريال للعام ٢٠٠٦م فيما حقق الميزان التجاري لليمن مع دول المجلس متوسط عجزا تجاريا سنويا قدره (١٧١) مليار ريال خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٦م) معللة سبب ذلك زيادة وتنوع الواردات السلعية من دول المجلس في مقابل ضعف ومحدودية الصادرات اليمنية اليها وبخاصة الاسماك والخضروات والفواكه والمحاصيل الزراعية والمنتجات التعدينية والرخام والجرانيت والاحجار .

واكدت ورقة العمل ان السوق اليمنية الكبيرة والواسعة والتي يصل عدد المستهلكين فيها إلى ٢٢ مليون نسمة تعتبر من اهم الاسواق التقليدية الواعدة للمنتجات الخليجية التي تجد اقبال كبير في الاسواق اليمنية مستعرضة ما اتخذته بلادنا من اجراءات في تطبيق التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل على الواردات العربية ومنها دول المجلس في اطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والذي بدا في يناير من العام ٢٠٠٥م بنسبة ١٦بالمائة وصل للعام الثالث إلى ٤٨ بالمائة.

واشارت انه مع بدء التخفيض التدريجي ارتفع حجم الواردات السلعية اليمنية من دول مجلس التعاون عام ٢٠٠٥م إلى (٣٣١ر٢٨) مليار ريال مقارنة بـ(٢٤٥ر٠٨٨) مليار ريال للعام ٢٠٠٣م وبمعدل نمو قدره (٥)بالمائة وواصل الارتفاع إلى (٤١٦ر٥٣) مليار ريال للعام ٢٠٠٦م وبمعدل نمو قدره (٧ر٢٥) بالمائة عن العام ٢٠٠٥م والتوقع أن تصل إلى (٥٤١) مليار ريال مع نهاية العام الجاري ٢٠٠٧م وبمعدل نمو حوالي (٣٠)بالمائة وبذلك تكون الواردات اليمنية من دول مجلس التعاون الخليجي قد شكلت حوالي (٨٩ر٩)بالمائة من إجمالي الواردات السلعية من البلدان العربية .

وتطرقت ورقة وزارة الصناعة والتجاره إلى ابرز البرامج التي اتخذتها الحكومة اليمنية وحققت فيها تقدما ملموسا بشهادة المؤسسات الدولية ومنها برنامج الاصلاح الاقتصادي والتجاري الذي نفذ بالتعاون مع الصندوق والبنك الدوليين ابتداءا من عام ١٩٩٦م وحتى الان والهادف تحسين مستويات الاداء الاقتصادي في كافة المجالات وايجاد البيئة الاقتصادية الملائمة والمناسبة لعملية التحديث والتطور والنمو الاقتصادي والتكيف مع كل المتغيرات الاقتصادية والتجارية العالمية استعدادا لدمج الاقتصادي اليمني بالاقتصادي الاقليمي والدولي والانفتاح المتوازن على العالم ..

مشيرا بان اهم السياسات المتخذة هو انتهاج نظام الاقتصاد الحر القائم على اليات السوق (العرض والطلب) وتحرير اسعار الصرف للريال امام العملات الاجنبية وتحرير اسعار السلع والخدمات والغاء الدعم المقدم للسلع الاساسية واصدار العديد من القوانين والتشريعات ومن اهمها قانون تشيجع المنافسة ومنع الاحتكار والتجارة الخارجية والداخلية والقانون التجاري وقانون الجمارك والضرائب والسجل التجاري والشركات التجارية والوكالات وفروع الشركات الاجنبية وحقوق الملكية الفكرية والمواصفات القياسية ومقاييس ضبط الجودة بالاضافة إلى تقليص تدفق الدولة في النشاط الاقتصادي وتشجيع الاستثمارات المباشرة المحلية والاجنبية وتنفيذ برنامج الخصخصة للمشروعات العامة والمختلطة ومعالجة مشكلة الدين الخارجي وانشاء المنطقة الحرة بعدن والمناطق الصناعية الجديدة .

كما تطرقت الورقة إلى دوافع دمج الاقتصاد اليمني باقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي والتي من ابرزها وضع برامج أساسها التنمية الاقتصادية المتكاملة لتعظيم الفوائد والمصالح المتبادلة المشتركة وقيام علاقات تجارية على بعدي التجارة والانتاج والاستثمار واعادة توزيع الانتاج من خلال تخصص اليمن في انتاج السلع والمنتجات التي لديها مميزات نسبية وتنافسية وعلى نطاق واسع من خلال استغلال وفرات الحجم الكبير للسوق الخليجي واليمنى والدولي وتحقيق نظام الانتاج الامثل لتحقيق التكامل وجذب الاستثمارات الخليجية المباشرة والمشتركة للاستثمار في القطاعات الانتاجية الواعدة بهدف تعزيز وتنمية التبادل التجاري لتغطية احتياجات السوق الخليجية الكبيرة والواسعة وبشكل يؤدي إلى تعزيز وتنمية التبادل التجاري بينهما إلى مستوى الامال والطموحات والامكانيات المتوفرة المتاحة للجانبين وتعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية والزراعية والسمكية والصناعية على اسس تكاملية واستيعاب جزء من العمالة اليمنية في دول المجلس والحصول على المساعدات الفنية والمالية اللازمة لتعزيز الاصلاحات الاقتصادية الداخلية ومساهمة الصناديق التنموية في دول المجلس في تعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية اليمنية وفتح الاسواق اليمنية على نطاق واسع للمنتجات الخليجية لتحقيق انطلاقة الصادارت الخليجية للاسواق اليمنية .

ودعت الورقة إلى تعزيز فرص دمج الاقتصاد اليمني باقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي تدريجيا من خلال استخدام الاطار النظري للتكامل الاقليمي من خلال اقامة منطقة التجارة الحرة بين اليمن ودول المجلس وانضمام اليمن إلى الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية والاتحاد الاقتصادي لدول المجلس .

ميناء عدن